

المعجم الحاسوبي للعربية

- مروان الباب(١)

يتناول هذا المقال نبذةً عن المعجم الحاسوبي للعربية، وأهم النقاط التي ينبغي مراعاتها عند إعداده، مما يستدعي التوقف قليلاً عند مسألة تجنب ما على المعجمات من مأخذ. كما يتناول المقال موجزاً عن إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي.

أولاً: المعجم الحاسوبي:

ما هو؟ وما مزاياه؟ وما حاجتنا إليه؟.

المعجم الحاسوبي: معجم لغة العربية، يعمل بالحواسيب الشخصية، على اختلاف أنواعها، يحتوي على بياناتٍ وجدائلٍ وقواعدٍ تُمكّنه من عرضِ جميع المعرف المعممية، بسهولةٍ ويسرٍ، كما تُمكّنُ من إجراء عمليات بحثٍ متنوعة. فهو بذلك يلبّي حاجةَ المعلّمين، والمتعلّمين، والمحترفين، وغيرِ المحترفين على حد سواء.

(١) المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا دمشق ص. ب ٣١٩٨٣ هاتف

٥١٢٤٦٣٩ فاكس ٢٢٣٧٧١٠



وستتبّدّى صورةً هذا المعجم وفائدةً الحاجة إليه واضحةً جليةً لدى تعرُّفِ مزاياه التي أذكُرُ منها ما يلي:

١— تضمّنه جميعَ معجماتِ العربيةِ قديمها وحديثها، فهو بهذا «موسوعةً معجمية». فإذا طُلبَ — مثلاً — من المعجم الحاسوبي فعلَ ما، أظهرَهُ من المعجم الذي يختاره المستشرم؛ كالقاموسُ الحيط أو اللسانُ أو تاجُ العروسِ أو المعجم الوسيطِ أو غيرها...

فهو بذلك يوفرُ على الباحثِ الجهدَ والزمنَ اللازمَينَ للبحثِ في عددٍ غيرٍ قليلٍ من المجلّدات. ويقدرُ ذلك حقَّ قدرِهِ مَنْ يُضطرُ إلى مراجعةِ المعجماتِ مرتَاتٍ ومراتٍ.

إضافةً إلى ذلك فإنَّ المعجم الحاسوبي يُغْني الباحثَ عن شراء عشراتِ المجلّداتِ من المعجماتِ المطبوعة، كما يُغْنيه عن مكتبةٍ مناسبةٍ تُوضعُ المجلّداتُ فيها!!.

٢— قدرُتهُ على تصريفِ الأفعالِ والأسماءِ في جميعِ حالاتهاِ الصرفيةِ والتحويمية، فهو يصرفُ الأفعالَ في صيغةِ الماضي، وفي صيغةِ المضارعِ مرفوعةً ومنصوبةً ومحزومةً ومؤكّدةً، وكذلك يصرفُ فعلَ الأمرِ مؤكّداً وغيرِ مؤكّد. أما الأسماءُ فيصرفُها الحاسوبُ في جميعِ صورِها؛ الثنائيِ والجمعِ والمذكرِ والمؤنثِ والنسبةِ والتصغيرِ، مُعرفةً أو مُنكرةً أو مضافةً، مرفوعةً أو منصوبةً أو محورةً.

٣— إيرادُه جميعَ المفرداتِ القياسيةِ والسمعانيةِ؛ فما كان قياسياً، كاسم الفاعلِ وأسْمِ المفعولِ ومصادرِ الأفعالِ غيرِ الثلاثية... اعتمد في إيرادِه على قواعدِ الاشتقاق. وما كان منها سمعانياً؛ كالأسماءِ الجامدةِ ومصادرِ

الأفعال الثلاثية... فيورده اعتماداً على الجداول والبيانات المخزونة فيه.

٤— اعتماده في عرضيه للمعارف اللغوية على الوسائل الحاسوبية الحديثة المتعددة الوسائط، وهي ما يسمى بـ (MULTIMEDIA) كالصوت والصورة والفيديو، إضافة إلى التحكم بأحجام الخطوط وأنواعها وألوانها.

٥— سهولة التعامل معه وسرعة أدائه، إضافة إلى إمكانية عمله على حواسيب محمولة، صغيرة الحجم خفيفة الوزن.

٦— قدرته على التعامل مع أنظمة معالجة حاسوبية لغة العربية، كالتحليل الصرفي والنحواني والدلالي الصوتي وغيرها. فجميع هذه الأنظمة تحتاج إلى معجم حاسوبي يزودها بالمعارف اللغوية المطلوبة في أثناء المعالجة. ولا يخفى ما لهذه المعالجة من أهمية تتجلى في التطبيقات العديدة المتواجدة منها، كالترجمة الآلية بمساعدة الحاسوب، وتعلم العربية وتعليمها، واكتشاف أخطاء النصوص وتصحيحها، وتعريف الكلام وتركيبه، القراءة الآلية للنصوص المكتوبة، والكتابة الآلية للنصوص المحكية، وغيرها وغيرها... وبالجملة، المعجم الحاسوبي المنشود أصبح ضرورة فرضها عصر المعلومات الذي نعيش فيه، كما فرضتها طبيعة المعجم العربي من حيث مضمونه وتنظيمه وتطويره وخدمته للمستثمرين ولنظم المعالجة الآلية.

هذا وينهض المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في دمشق منذ أمد بإعداد معجم حاسوبي لغة العربية، يكون شاملًا وافيًا دقيقاً، متجنبًا ما يؤخذ على المعجمات من العيوب.



ثانياً: نقاط ينبغي مراعاتها في المعجم الحاسوبي:

سأقصر الكلام هنا على ثلات نقاط فقط، تمثل نموذجاً لما ينبغي الأخذ به عند إعداد المعجم الحاسوبي. ولا يعني ذلك بالضرورة عدم تحقّقها في جميع ما بين أيدينا من المعجمات — على ما بينها من التفاوت في ذلك — وهذه النقاط هي من واقع ما عانينا في أثناء عملنا في إعداد المعجم الحاسوبي.

النقطة الأولى:

جسم أوجه الخلاف بين المعجمات، واعتماد الراجح واستبعاد المرجوح. وذلك لأن طبيعة المعجم الحاسوبي تفرض علينا أن ندخل إليه معطيات كاملة التوصيف دقّيّة التحدّيد؛ فإذا أدخلنا إلى الحاسوب — مثلاً — فعلاً، ولم نحدّد فيه الباب الذي يتصرّف وفقه؛ (أي حركة عين الفعل في الماضي والمضارع)، فإن الحاسوب لا يستطيع أن يعالج هذا الفعل، ولا أن يعرض صيغه المختلفة، وذلك بسبب عدم اكتمال المعطيات التي تمكنه من ذلك. على أن الحاسوب ليس بداعاً في هذا، إذ لا يستطيع أحد أن يصرّف فعلاً ما إذا لم يعرف بابه، فالنقص في الإعطاء يرتكّس نقصاً في الأخذ.

وهاكم مثلاً نتبين من خلاله ضرورة جسم أوجه الخلاف بين المعجمات؛ فالفعل (بقر) مثلاً، ورد من باب (نصر ينصر)، أي: (بقر يبقر) في كل من اللسان وديوان الأدب والمعجم الوسيط ومن اللغة والمعجم المدرسي والمعجم الأساسي. على حين ورد من باب (منع يمنع) أي: (بقر يبقر) في كل من القاموس الحيطي ومحبيط الحيط. أما تاج العروس فقد نقل

عبارة القاموس (كمئعه) وقال: (يقره)، أي أنه نقلَ من القاموسِ المحيطِ الفعلَ من بابِ (منع يمنع)، ثم عزاهُ إلى بابِ (نصر ينصر) دون الإشارة إلى ذلك. كما أوردَ متنُ اللغةِ الفعلَ من بابِ (نصر ينصر) إلاّ أنه أشار إلى أنَّ القاموسَ المحيطَ أورده من بابِ (منع يمنع). أمّا العينُ وجمهرةُ اللغةِ وبجملُ اللغةِ والصحاحِ وأساسُ البلاغةِ وتهدیبُ اللغةِ وكتابُ الأفعالِ للسرقسطيِّ وكتابُ الأفعالِ لابنِ القطاع، فقد أوردتُ الفعلَ (بَقَرَ) في صيغةِ الماضي فقط، وهذا غيرُ كافٍ لتحديدِ بابِ الفعل.

على أنَّ إيرادَ الفعلِ (بَقَرَ) من بابِ (نصر ينصر) في بعضِ المعجماتِ، ومن بابِ (منع يمنع) في معجماتِ أخرى، لا يعني إمكانيةَ تصرفِ الفعلِ من هذين البابَيْنِ كليهما، وذلك لأنَّ أيَّاً من هذه المعجماتِ لم يصرّحْ بأنَّ الفعلَ يتصرفُ من بابِيِّ (نصر) و(منع) معاً.

والذي نُرجحُه أنَّ يتصرفَ الفعلُ (بَقَرَ) من بابِ (نصر ينصر)، لأنَّ ما يتصرفُ من بابِ (منع يمنع) يجبُ أن يكونَ عينُه أو لامُه حرفًا حلقيًّا. وهذا غيرُ محققٍ في (بَقَرَ).

النقطة الثانية:

الاستغراق: وهذا الاستغراق عدُّةُ صورٍ منها: أنْ يستغرقَ المعجمُ الحاسوبيُّ جميعَ موادَّ العربيةِ. وأنْ يضمَّنْ كلَّ ما دخلَ العربيةَ واكتسبَ خصائصَها ووزنَ بأوزانِها، كالكلماتِ التي أقرَّتها مجتمعُ اللغةِ العربيةِ، مثل: بَسْتَرٌ وَكَهْرَبٌ وَقَوْلَبٌ وغيرها. ومنها: أنْ يستغرقَ — في أثناءِ شرحِ المفرداتِ — الشواهدَ والأمثلةَ

التي وردت في المعجمات القدية والحديثة، إضافةً إلى أمثلة أخرى من روائع البيان مما ورد في كتب الأدب، وذلك حتى يقف القارئ على الاستعمال الفصيح لها، ويُعاينَ وجوهها المختلفة، وينعم بفيءٍ ظلائلها فيرتقي بأسلوبه ليحاكي الفصيح المُبين.

ومنها: استيعاب التراكيب اللغوية والعبارات الاصطلاحية وشرحها، فكلمة (يد) — مثلاً — لها في مواقعها دلالات عديدة؛ كيد الإحسان، ويد القدرة، ويد أمنية، ويد بيضاء، ومطلق اليد، وباعه يداً بيد، وله عندي يد، وأخذ بهم يد البحر، وهذا ملك يده، ولا أفعله يد الدهر، والأمر بيد الله، وسقط في يده، وحتى يعطوا الجزية عن يدِ وهم صاغرون و «اليد العليا خير من اليد السفلية»، وتفرقوا أيادي سبا، وغيرها وغيرها...

النقطة الثالثة :

تحديد المعرف الصرفية والنحوية والدلالية، وعدم ترك ذلك لبديهية القراء، إذ إنهم ليسوا في مستوى علمي واحد، ثم إن هذا المعجم الحاسوبي مرجعٌ لغوي يحب أن يحتوي على جميع المعرف اللغوية دقّها وجلّها.

من ذلك مثلاً: الإشارة إلى ما يدل على لزوم الفعل أو تعديته بنفسه أو بحرف، أو تعديته إلى مفعول واحد أو إلى مفعوليْن أو إلى ثلاثة. ومن ذلك أيضاً: تحديد باب تصريف الأفعال المُضعة، نحو: (برير). فهو من باب (منع يمنع) أم من باب (علم يعلم)؟.

ومن ذلك أيضاً: تحديد نوع الكلمة؛ كالذكير والتائث، والحمدود والاشتقاق، والاسم والمصدر، والصفة والموصوف، والممنوع من الصرف.

ويتبع ذلك أيضاً: ذكرُ اسمِ المُشتق؛ كالاسم المُنقول عن المصدر، والاسم المُنقول عن الوصفية. كما يتبع ذلك أيضاً تحديدُ نوع الكلمة الصريفي؛ فصيغة (فعل) كـ حَذِير و مَرِح و قَلْق، وصيغة (فعلٍ) كـ جَمِيل و كَرِيم و كَبِير، وصيغة (فعلٌ) كـ فَخُور و شَكُور و صَبُور، كلُّها من صيغ مبالغة اسم الفاعل، ومن صيغ الصفات المشبهة معاً.

ومن ذلك أيضاً: تحديدُ جموع التصحيح والتكسير لكلّ من الأسماء والصفات، والإشارة إلى القياسي منها والسماعي والشاذ، وكذلك تحديدُ معاني الجموع، ففي جمع (قُوّة) نقول: القُوى العقلية والقوى الخفية، ونقول أيضاً: القوات المسلحة. وفي جمع (دار) نقول: حماة الدّيار، ونقول أيضاً: دورُ المعلمين.

ومن ذلك أيضاً: تحديدُ المعاني الأساسية للكلمة وترقيمهَا، ففي ذلك تجنب للاستطراد والتكرار، أما المعاني الفرعية ضمن المعنى الأساسي، فتُوسم بـ حروف الأبجدية مثلاً.

ومن ذلك أيضاً: التنبيه على خصوصيات تختص بها بعض الكلمات، كالفعال التي لا ترد إلا بصيغة المبني للمجهول، نحو: جُن و امْتَقَع، والأفعال الناقصة التصرف، نحو: يَذَرُ، و يَدَعُ.

ومن ذلك أيضاً: التنبيه على الاستعمال الصحيح للكلمة، ففي أصوات الحيوانات مثلاً، هناك الصياحُ والنباحُ والمواءُ والخُواوارُ والهديلُ والسُّقْسقةُ والنقيقُ والنعيقُ إلخ ... فهذه الأصواتُ وغيرها مما يندرجُ في صنفِها تُشفعُ بأسماء الحيوانات، وتُصنَّعُ على شكلِ جدولٍ يضافُ إليه - حسب الطلب - أسماء صغارِ هذه الحيوانات، وأسماء أنثاها، وأسماء بيوتها،

وغير ذلك. ثم يُعرّجُنَّ هذا الجدول في الحاسوب، ليعرضه عند طلب أي كلمة منها. ومثل الأصوات: الألوان والأوصاف والأحوال والهيئات وغيرها... مما يصعب استقصاؤه والتَّمثيلُ له. ولكنني سأكتفي بثلاثة أمثلة صغيرة على ذلك:

المثال الأول: (الأيضان) كلمة لها معانٌ عديدة، كالبن والماء، أو الماء والخطة، أو الشحم والشباب، أو غيرها... فتُجمع هذه المعاني في جدولٍ ويضاف إليها مفرداتٍ قد تبادر إلى الذهن، نحو: الأسودان، والأحران، والأزهار، والأصفران، وهكذا...

المثال الثاني: (البيضة) كلمة لها معانٌ متغيرة، ولكنها إذا أضيفت إلى كلماتٍ أخرى أصبح لهذا التركيب معنىًّا جديداً، كبيضة الإسلام، وبيضة البلد، وبيضة الخضر، وبيضة الديك، وبيضة النهار، وغيرها...

المثال الثالث: كلمة (الشحنة) تعني الجرح - كما هو معلوم - ولكنها إذا وُصِفتْ اكتسبتْ بهذا الوصف معنىًّا محدداً متدرجاً، يبدأ بالشحنة الحارصة؛ وهي التي تشق الجلد قليلاً، وينتهي بالشحنة الدامغة؛ وهي التي تبلغ الدماغ فتقتلُ لوقتها، وبينهما: الباضعة، والدامية، والدامعة، والملاحة، والسمحاق، والموضحة، والهاشمة، والمنقلة، والآمة.

فطريقة الجداول تفيد في أنها تجمع ماتفرق، وتقرّب ماتبعد، وتضعه في مرمى العين. وهذه الطريقة لا يمكن تطبيقها على المعجمات المطبوعة، لأن طباعة الجدول عند كل مفردة من مفرداته يزيد حجم المعجم أضعافاً مضاعفة. كما أن طباعة الجدول مرةً واحدةً والإحالات عليه، تعني إرهاق الباحث في الرجوع إلى الموضع المحدد مراتٍ ومرات، وخاصةً إذا كان

المعجم موزعاً على عدد من المجلدات. على حين أنّ الحاسوب يخزنُ الجدول مرةً واحدة، ويعرضه للمستثمر في كل مرّة. فلا زيادة ولا إحالة بل كُلُّ شيءٍ في متناولِ اليد.

ثالثاً: إحصاءُ الأفعال في المعجم الحاسوبي:

تناولُ هذه الفقرة عرضاً موجزاً لإحصاء الأفعال التي وردت في المعجم الحاسوبي، وهذا الإحصاء هو الحلقة الأولى من سلسلة حلقاتٍ تتناولُ إحصائياتِ المعجم الحاسوبي، ويليها إحصاءُ للمصادر، وللأسماء، وللجمع، وللحذور، وهكذا... ولقد كنا أصدراً ناً إحصاءَ الأفعال على صورتين؛ طبعت الأولى ضمن منشوراتِ مكتبة لبنان عام سبعة وتسعين ١٩٩٦، وصدرت الثانية في صورة برنامج حاسوبي يعملُ على الحواسيب الشخصية، يحوي كُلُّ منها عشراتِ الجداول والقوائم، استغرقتْ جميعَ أنواعِ الأفعال وتقسيماتِها، فهو بذلك يفيدةً كلاً من اللغويين والمعلوماتيين في بحوثهم ودراساتهم.

وقد جرى تناولُ الأفعال الثلاثية أولاً، ثم الرباعية، وقدّمتْ الأفعال المجردةُ على المزيدِ في كليهما. ففي الأفعالِ الثلاثية المجردة بحدٍ عروضاً مختلفةً لها:

منها: جداولُ الأفعالِ الثلاثية وفقَ حرفها الأول، ووفقَ حرفها الثاني، ووفقَ حرفها الثالث. وبذلك يُسْتَطَعُ الحصولُ على الأفعالِ الثلاثية التي تبدأُ أو تنتهي بحرفٍ محددٍ، أو التي يتوسطُها حرفٌ محددٌ.

ومنها: جداولُ الأفعالِ الثلاثية وفقَ أنواعِها الصرفية، وهي: الصحيحُ

٤

بأنواعه: السالم والمضعف والمهموز، والمعتل بأنواعه: المثال والأجوف والناقص، ثم اللغيف المفروق والمقرون.

ومنها: جداول الأفعال الثلاثية وفق أبواب تصريفها، إذ نجد جدولًا بالأفعال التي تتصرف من باب (نصر ينصر)، ثم جدولًا بالأفعال التي تتصرف من باب (ضرب يضرب)، ثم جدولًا بالأفعال التي تتصرف من باب (منع يمنع)، وهكذا...

أما في الأفعال الثلاثية المزيدة فإننا نجد ألوانًا أخرى من العروض: منها: جدول الأفعال الثلاثية المزيدة وفق حرفها الأول. فقد رُتبت جذور الأفعال هجائيًا، وذكر إلى جانب كل منها ما ورد من الأفعال الثلاثية المزيدة المتعلقة بها من بين الأوزان الثانية عشر.

ومنها جداول الأفعال الثلاثية المزيدة وفق أوزانها، فهناك جدول بالأفعال على وزن (أفعَل)، ثم على وزن (فَعْل)، ثم على وزن (فَاعِل)، ثم على وزن (انْفَعَل)، وهكذا...

ومنها: جدول بالأفعال الثلاثية المزيدة التي لا مجردة لها، وأخر بالأفعال الثلاثية المجردة التي لا مزيد لها.
وتتضمن قسم الأفعال الرابعة عروضاً مشابهة لما ورد في الأفعال الثلاثية.

أهم النتائج الإحصائية:

لقد كشف هذا الإحصاء عن نتائج مهمة، أثبتت معظمها صواب ما قرره علماء العربية في دراستهم للأفعال على قصور أدواتهم آنذاك، من ذلك

مثلاً ما جاء في شرح شافية ابن الحاجب (١١٤/١)، وكتاب الأفعال للسرقسطي (١١/١)، والمزهر للسيوطى (٩٢/٢)، من أنه ليس في كلام العرب (فعلَ يَفْعُلُ) بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه ولا لامه حرف حلق إلا فعل واحد لا خلاف فيه، وهو (أبي يائى)، وأربعة عشر فعلاً باختلاف فيها. وهو عين ما أثبته الإحصاء.

كما نبه هذا الإحصاء على أحکام غير دقيقة أو غير صائبة وردت في كتب اللغة، من ذلك مثلاً ما أورده صاحب لسان العرب في مادة (نـجـحـ)، قال: «وليس في الكلام (فعلَ يَفْعُلُ) ما لام الفعل منه جاء إلا ينكح وينطح ويمـنـح وينـضـح وينـبـح ويرـجـح ويـأـنـحـ ويـأـزـحـ ويـمـلـحـ» (انتهى كلام صاحب اللسان). وقد استدرك عليه الناشر في الحاشية، فقال: [قوله: «وليس في الكلام (فعلَ يَفْعُلُ) إلخ...»، الحصر إضافي وإلا فقد فاته: ينتـحـ ويـسـرـحـ ويـصـمـحـ ويـجـنـحـ ويـأـمـحـ] (انتهى كلام صاحب الحاشية). على حين أظهر إحصاؤنا وجود تسعه وثلاثين (٣٩) فعلاً من باب (فعلَ يَفْعُلُ) مما لامـه جاءـ، وهي الأربعـةـ عـشـرـ التي وردت آنـفـاـ إضافـةـ إلى الأفعال الخـمـسـةـ والعـشـرـينـ التـالـيـةـ: يـتحـ، ويـتـيحـ، ويـجـيـحـ، ويـزـيـحـ، ويـسـيـحـ، ويـشـحـ، ويـشـيـحـ، ويـصـحـ، ويـصـيـحـ، ويـضـيـحـ، ويـطـيـحـ، ويـفـحـ، ويـفـيـحـ، ويـقـيـحـ، ويـلـحـ، ويـمـحـ، ويـنـحـ، ويـنـيـحـ، ويـنـضـحـ، ويـنـطـحـ، ويـيـحـ، ويـكـحـ، ويـلـحـ.

النتائج الإحصائية للأفعال الثلاثية:

١— بلغ عدد الأفعال في هذا الإحصاء قرابة أربعة وعشرين ألفاً (٢٤٠٠٠) فعل، خمسة وسبعين بالمائة (٧٥٪) منها، أفعال ثلاثة، وخمسة

وعشرون بالمئة (٪٢٥) منها، أفعال رباعية. وقد اشتقت هذه الأفعال من نحو سبعة آلاف (٧٠٠٠) جذر.

٢— أكثر من ثمانين بالمئة (٪٨٠) من الأفعال الثلاثية، لها أفعال مزيدة، وهذا يؤكد خاصية الاسترقاق في المقادير الثلاثية، أما الأفعال الثلاثية التي لا مزيد لها فقد قارب عددها تسعين (٩٠٠) فعل، نحو: بخ، بصم، جار، جأش، حدا، درز، دسر، رفس، شحب، شهق، سطح، صدح، عبت، فتا، لضم، مرت، مسد، نجز، نرغ، نعف، نفت، نم، هرس، هلع، وجـ، وختـ.

وبالمقابل، هناك أكثر من خمسين (٥٠٠) جذر، وردت منها أفعال ثلاثة مزيدة، ولم يرد منها أفعال مجردة. وقد تفاوت عدد المزيدات المستعملة من هذه الجذور، من مزيد واحد إلى سبعة مزيدات؛ فمن أمثلة المزيد الواحد: (وبـخ) ولم يرد (وبـخ)، ومن أمثلة المزيدتين: (أنمـط، نـمـط) ولم يرد (نـمـط)، ومن أمثلة المزيدات الستة: (أدـرك، درـك، دارـك، تـدارـك، استـدرـك) ولم يرد (درـك)، وهـكـذا...

٣— أكثر من ستين بالمئة (٪٦٠) من الأفعال الثلاثية تتصرف من باب واحد، ولم يرد في العربية فعلٌ تصرفٌ من جميع الأبواب الستة، كما لم يرد سوى فعليّين تصرفًا من خمسة أبواب، هما: (دخـن ١_٥ وقطـ). على حين ورد أكثر من خمسين فعلاً تصرفت من أربعة أبواب، نحو: (حسبـ ٦٥٤١، حـصـرـ، رـضـعـ، زـعـمـ، عـشـ، عـرـفـ، فـرـغـ، قـبـلـ، نـحـتـ).

٤— جميع الأفعال الثلاثية كانت لازمةً أو متعددةً أو مشتركةً في اللزوم والتعدية، ما خلا الأفعال التي تتصرف من باب (كرـمـ يـكـرمـ)،

فجميعها أفعال لازمة، وكذلك جميع الأفعال الثلاثية المزيدة على وزن: (انفعل، وافعل، وافعال)، كانت أفعالاً لازمة. وهذا مما سبق إليه الأقدمون ونبهوا عليه.

٥— أكثر من تسعين بالمئة (٩٠٪) من الأفعال الثلاثية المعتلة الفاء هي من نوع المثال الواوي، وأقل من عشرة بالمئة (١٠٪) من نوع المثال اليائي. في حين يوجد تقارب كبير بين الأحوف الواوي واليائي، وكذلك بين الناقص الواوي واليائي.

٦— لم يرد في العربية فعل ثلاثي فاء وعين من جنس واحد.

٧— امتازت الهمزة بأنها لم تقع متابعة في الموقعين الأول والثاني من الفعل، ولا في الموقعين الثاني والثالث من الفعل. وهناك خمسة أفعال فقط وقعت فيها الهمزة طرفيّن، وهي: (أبا، أثأ، أجأ، أزا، أكأ). وأما الواو والياء فلم يتتابعا في الموقعين الأول والثاني، وقد تتابعا في الموقعين الثاني والثالث في خمسة أفعال، جذورها هي: (حwoo، سوو، غwoo، حسي، عبي).

٨— قرابة ثلاثة أرباع الأفعال الثلاثية جاءت من نوع الأفعال الصحيحة، وجُل هذا الصحيح من نوع السالم، إذ بلغت النسبة المئوية للسالم قرابة ستين بالمئة (٦٠٪).

٩— بلغ وسطي عدد الأفعال الثلاثية المزيدة المشتقة من كل جذر ثلاثة أفعال.

١٠— نحو نصف الأفعال الثلاثية المزيدة كان من نوع المزيد بحرف واحد. وأكثر تلك المزيدات دوراناً وزناً (أفعال) إذ تجاوزت أفعاله خمس هذه المزيدات.

النتائج الإحصائية للأفعال الرباعية:

- ١— بلغ عدد الأفعال الرباعية قرابة ألفين وثلاثمائة (٢٣٠٠) فعلٍ أكثر من ستين بالمائة (٦٠٪) منها، أفعال مجردة، وما تبقى أفعال مزيدة.
- ٢— أكثر من نصف الأفعال الرباعية المجردة لم يرد لها مزيد، وذلك خلافاً لما وجدناه في الأفعال الثلاثية، وقد ناهرت هذه الأفعال الرباعية التي لا مزيد لها ألف (١٠٠٠) فعلٍ، نحو: بسمل، تأتأ، ترجم، ثرثر، حملق، حوقل، دندن، شعوذ، طلسن، عَسْكَر، قهقهه، مخرق، وسوس.

وبالمقابل هناك أكثر من ثلاثة مئات (٣٠٠) جذر رباعي، وردت منها أفعال رباعية مزيدة، ولم يرد منها أفعال مجردة. وقد تفاوت عدد المزيدات المستعملة من هذه الجذور، من مزيد واحد إلى ثلاثة مزيدات، فمن أمثلة المزيد الواحد: (ادْهِمْ، تعجِّرْف، احْبَنْطَأ)، ومن أمثلة المزيدين: (تَبَذُّرَ، ابْذُرَ)، أما ثلاثة المزيدات فلم يرد منها سوى (تحَبَّرَ، احْبَنْجَرَ، احْبَجَرَ).

- ٣— الكثرة الكاثرة من الأفعال الرباعية المزيدة لازمة، فقد زادت نسبة اللازم على تسعين بالمائة (٩٠٪)، خلافاً للأفعال الرباعية المجردة، إذ قاربت نسبة اللازم منها نسبة المتعدي.

- ٤— لم يرد في العربية فعل رباعي مجرد أوله همزة.
- ٥— بلغت الأفعال الرباعية المجردة الصحيحة ثمانيّة أضعاف مثيلاتها المعتلة، وغالبية هذه الأفعال الصحيحة من نوع السالم.
- ٦— بلغ وسطيّ عدد الأفعال الرباعية المزيدة المشتقة من كل جذر فعلاً واحداً.

٧— أكثرُ من ستينَ بالمائةِ (٦٪) من الأفعالِ الرباعيةِ المزيدةِ كانَ على وزنِ (تفعلَ).

المراجع :

- [إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي].

مروان البواب، د. محمد مرائي، د. يحيى ميرعلم، د. محمد حسان الطيان مكتبة لبنان، ١٩٩٦.

- [المعجم الحاسوبي في نظام خبير للغة العربية].

د. محمد مرائي، مروان البواب، د. يحيى ميرعلم، د. محمد حسان الطيان المؤتمر العلمي الأول حول الكتابة العلمية باللغة العربية، بنغازي، ١٩٩٠.

- [أسلوب معاجلة اللغة العربية في المعلوماتية (الكلمة - الجملة)].

مروان البواب، د. محمد حسان الطيان.

أحد فصول كتاب (استخدام اللغة العربية في المعلوماتية) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦.

- [التعريب والحواسيب].

د. محمد مرائي، د. محمد حسان الطيان، مروان البواب.

مجلة المعلوماتي، الأعداد: (٥٥)، و(٥٦)، و(٥٧)، لعام ١٩٩٧.

- [اللغة العربية والحواسيب] د. نبيل علي. دار تعريب للنشر، ١٩٨٨.

-وقائع محاضرات:

- * ندوة التعريب والحاسوب، دمشق، ١٩٩٦.
- * مؤتمر الكويت الأول للحاسوب، الكويت، ١٩٨٩.
- * المؤتمر الثاني حول اللغويات الحاسوبية، الكويت، ١٩٨٩.
- * المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا حول تقنية المعلومات وتطبيقاتها، دمشق، ١٩٩٢.
- * المؤتمر والمعرض العالمي الثالث للحاسوب المتعدد اللغات، درم، ١٩٩٢.
- * المؤتمر الثاني للغة العربية والتقنيات المعلوماتية، الدار البيضاء، ١٩٩٢.

